

سياسة ترشيد النفقات العامة كألية لمواجهة الأزمات -أزمة جائحة كورونا-
**Policy of Rationalizing Public Expenditures as a mechanism
to face crises -Corona Pandemic Crisis-**

<p>نعيمة العربي كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر 3، الجزائر larbinaima@yahoo.fr</p>	<p>فوزية قديد* كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر 3، الجزائر fouzia-ka@hotmail.com</p>
<p>سارة لعراب كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر 3، الجزائر larabsarah@hotmail.fr</p>	

تاريخ القبول: 2021/05/02

تاريخ الاستلام: 2021/01/14

الملخص

جاءت هذه الدراسة من أجل تقديم مختلف التدابير المتخذة لترشيد النفقات العامة كوسيلة لتحقيق التوازن في الميزانية العامة، والسهر على تحقيق الاستقرار في ظل الأزمة التي خلقتها جائحة "كورونا"، خاصة وأنها ألقت بظلالها على كافة المستويات والأصعدة الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بعد أن ولدت ضغوطات كبيرة على التوازنات لاسيما فيما يخص تغطية النفقات العامة.

وبذلك، تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال سعيها إلى توضيح ضرورة إنتهاج سياسة ترشيد النفقات العامة كألية لتصحيح الأوضاع وتجاوز مخلفات أزمة جائحة كورونا.
الكلمات المفتاحية: سياسة مالية، ترشيد نفقات عامة، ميزانية عامة، أزمة كورونا

Abstract

This study aims to present the various measures taken to rationalize public expenditures as a means of achieving balance in the public budget, And strive to achieve stability in light of the crisis created by the 'Corona' pandemic, Especially since it cast a shadow at all levels and social and economic levels, after it generated great pressures on the balances, especially with regard to covering public expenditures.

Thus, the importance of this study appears through its endeavor to clarify the necessity of adopting a policy of rationalizing public expenditures as a mechanism to correct conditions and overcome the remnants of the Corona pandemic crisis.

Keywords: Fiscal policy; Rationalize public expenditures; general budget; Corona crisis;

مقدمة:

* المؤلف المرسل: فوزية قديد، الإيميل: fouzia-ka@hotmail.com

تعتبر السياسات المالية أحد أهم السياسات الإقتصادية التي يعتمد عليها في تحديد النشاط الإقتصادي، وذلك بفضل دورها الفعال في إدارته وضبطه، من خلال أدواتها المتعددة والمتمثلة في الإيرادات العامة النفقات العامة والموازنة العامة، ولعل أهم هذه الأدوات هي سياسة الإنفاق العام، حيث كثيرا ما يصاحب السياسات المالية أثناء إدارتها للنشاط الإقتصادي العديد من الضغوطات والتي قد تتحول إلى صدمات وإختلالات إذا لم يتم التحكم فيها، وهو ما يتطلب ضبط النفقات العامة وترشيدها من أجل ضمان إستقرار سريع للنشاط الإقتصادي.

وفي هذا السياق، شهد الإقتصاد العالمي تراجعاً في النشاط من جراء جائحة كورونا التي ولدت ضغوطاً وهو ما تسبب في ركوده على الصعيد المحلي والعالمي، ومن أجل تجاوز الوضع وإنعاش الإقتصاد، عملت الجزائر جاهدة كغيرها من الدول الأخرى على إنتهاج سياسات لتصحيح الأوضاع، ولعل أحد أهم تلك السياسات هي السياسة المالية من خلال ترشيد النفقات حتى تتجاوز البلاد الأزمة المزدوجة الناجمة عن تقلص عائدات المحروقات وتفشي جائحة كورونا. إنطلاقاً من ذلك، يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي أهم الإجراءات التي تم إعتماؤها لترشيد النفقات العامة في ظل أزمة جائحة كورونا؟

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية، يمكن تقديم الفرضيات التالية:

- تحظى سياسة ترشيد النفقات العامة بأهمية بالغة، فإلى جانب كونها أداة تسعى إلى تخفيض وضبط النفقات وأحكام الرقابة عليها، فهي ترتبط كذلك بإلتزام الفعالية في تخصيص الموارد.
- من أجل مواجهة الضغوطات الكبيرة من جراء أزمة جائحة كورونا، يمكن الإعتماد على تخفيض نفقات الميزانية وتجميد الإعتمادات المالية للمشاريع كألية لتغطية النفقات العامة.

أهمية وأهداف الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الأهمية البالغة لدور السياسات المالية في التحكم وإدارة النشاط الإقتصادي، ومختلف الآليات التي تؤثر من خلالها على مختلف المؤشرات الداخلية للإقتصاد، وذلك من خلال ترشيد الإنفاق العام وتحديد أهم الآليات والوسائل التي تحقق الرشادة لتحقيق معدلات مثلى في النمو والتقليل من الأزمات وتحقيق التوازن في الميزانية العامة. إنطلاقاً من ذلك، يحظى موضوع ترشيد النفقات العامة باهتمام واسع خاصة في ظل ما أصبح يشهده العالم من درجة عالية من الإختلالات والإضطرابات كنتيجة لمخلفات جائحة كورونا.

لذا جاءت هذه الدراسة من أجل تحليل إنتهاج السياسة المالية لترشيد النفقات العامة كسياسة وأداة حتمية لمواجهة أزمة جائحة كورونا، وتقديم مختلف الآليات التي تسعى من خلالها إلى تعزيز مواجهة الأزمة وعودة الاستقرار.

وعليه تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين كما يلي:

- ماهية ترشيد النفقات العامة.
- الإجراءات المتبعة لترشيد النفقات العامة في ظل أزمة جائحة كورونا.

1. ماهية ترشيد النفقات العامة :

تعد النفقات العامة إحدى الأدوات الهامة التي تستخدمها السياسات المالية بهدف تحقيق دورها في المجالات الاقتصادية والمالية حيث أنها تعكس جميع الأنشطة العامة.

1.1 مفهوم ترشيد النفقات العامة ومتطلبات نجاحها:

1.1.1 مفهوم النفقات العامة:

تعتبر النفقة العامة تلك النفقات التي تنفذها الدولة بصفتها السيادية، إضافة إلى نفقاتها في المجال الاقتصادي، وهي تتخذ عادة طابعا "نقديا"، يتمثل فيما تدفعه الدولة أو هيئاتها العامة للحصول على الموارد الإنتاجية من سلع وخدمات تحتاجها للقيام بنشاطها، كدفع مرتبات وأجور العاملين ودفع مستحقات الموردين والمقاولين والإنفاق على الجيش وقوات الأمن والإنفاق على الخدمات والمرافق والأشغال العامة، والإنفاق على خدمة الدين العام بما تطلبه من سداد الأقساط والفوائد، أو سداد جزء من المقابل المستحق للغير نقدا والآخر عينا" في صورة خدمات تقدمها الدولة دون مقابل أو بمقابل رمزي.

وباعتبار أن النفقات العامة تصدر من الدولة أو إحدى هيئاتها فهي تشمل نفقات الهيئات المحلية والهيئات العامة القومية والمؤسسات العامة ونفقات المشروعات العامة، وبذلك فالنفقات العامة تهدف أساسا إلى إشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام، وبالتالي لا تعتبر نفقات عامة تلك التي لا تشبع حاجة عامة ولا تحقق نفعاً عاماً للأفراد.

تتميز النفقات العامة بأهمية كبيرة نظرا لتنوع وتزايد تقسيماتها، كذلك ترجع هذه الأهمية إلى كون النفقات العامة تساهم في تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية، وخدمة أهداف المحاسبة والمراجعة، المراقبة والاعتماد، بالإضافة إلى تسهيل دراسة الآثار المختلفة للأنشطة العامة

المختلفة ومعرفة تطورها، حيث أن تقسيم النفقات العامة يسهل التعرف على تكلفة كل نشاط وتطورات تلك التكلفة. (المادة 23 من القانون 84 - 17 المتعلق بقانون المالية)

2.1.1 تقسيمات النفقات العامة وأهم القواعد المرتبطة بتحقيقها:

تتنوع النفقات العامة إلى عدة أنواع، وذلك حسب وظائفها طبيعتها وتكرارها، بالإضافة إلى شموليتها ومدى استفادة أفراد المجتمع منها، حيث تنقسم النفقات العمومية تبعاً لهدفها المسطر إلى: نفقات إدارية: والتي تتضمن النفقات العامة المتعلقة بتسيير المصالح العامة والضرورية لقيام الدولة بوظائفها، نفقات اجتماعية أي النفقات اللازمة للقيام بخدمات اجتماعية، ونفقات اقتصادية أي النفقات الاستثمارية التي تقوم بها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية، والتي تهدف هذه الأخيرة إلى زيادة الإنتاج القومي وخلق رؤوس أموال.

إلى جانب ذلك، تقسم النفقات العمومية تبعاً لطبيعتها إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية، حيث تتمثل النفقات الحقيقية في النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية (حسين الوادي، أحمد عزام، ص134)، أما النفقات التحويلية فهي تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع أو خدمات أو رؤوس أموال، بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى محدودة الدخل.

أما النفقات حسب تكرارها الدوري فنجد ضمنها: (محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، 2003، ص78) نفقات عادية التي تتكرر بصفة دورية منتظمة في الميزانية العامة للدولة، نفقات غير عادية: تلك النفقات التي لا تتغير بصورة عادية منتظمة لكن تدعو الحاجة إليها، من أمثلتها نفقات مواجهة الكوارث، نفقات الحرب.....إلخ.

وتقسم النفقات حسب معيار شمولية النفقة العامة ومدى استفادة أفراد المجتمع إلى نوعين: نفقات مركزية ترد في الميزانية والحكومة المركزية مثل نفقات الدفاع، القضاء ونفقات الأمن، ونفقات لامركزية تقوم بها الجماعات المحلية كالولايات والبلديات.

كذلك تنقسم النفقات العمومية إلى: نفقات التسيير ونفقات التجهيز، حيث تعبر نفقات التسيير عن النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أما نفقات التجهيز فهي تلك النفقات التي لها طابع استثماري الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي.

فضلا عن ذلك، تفترض سلامة مالية الدولة إلتزام الوحدات بإحترام بعض المبادئ والضوابط عند قيام إدارتها بتنفيذ الإنفاق، من أجل تحقيق عمليات الإنفاق شرعيتها الدستورية والآثار المتوخاة من إشباع الحاجات العامة، ويمكن إجمال هذه الضوابط في:

- ضرورة تحقيق منفعة عامة وذلك بتوجيه الإنفاق لإشباع الحاجات العامة التي تحددها القرارات السياسية والاقتصادية للدول. (العلي، 2011، ص41)

- تحقيق أقصى منفعة ممكنة بأقل تكلفة ممكنة، من خلال الإبتعاد عن التبذير والإسراف الذي قد يؤدي إلى ضياع أموال عامة كان من الممكن توجيهها إلى مجالات أخرى أكثر منفعة. (طاقة، العزاوي، 2007، ص35)

- تنظم القوانين المالية في الدولة كل ما يتعلق بتخصيص صرف النفقات العامة وإجراءاتها. (العلي، 2011، ص45)

3.1.1 تعريف ترشيد النفقات العامة ومتطلبات نجاحها:

تعتمد السياسات المالية إلى انتهاج سياسة كفاءة في إدارة النفقات العامة أو ما يسمى ترشيد الإنفاق الحكومي والذي أصبح مطلباً أساسياً سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية التي هي بحاجة ماسة إليه لتحقيق التنمية الشاملة.

يقصد بترشيد النفقات العامة حسن التصرف في الأموال العامة وانفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد دون إسراف، ويتضمن هذا المفهوم ضبط النفقات وأحكام الرقابة عليها وتدنية التبذير والإسراف ومحاولة الاستفادة من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة وهو ما يمثل الإدارة الرشيدة للإنفاق العام.

ويرتبط ترشيد النفقات العامة بالتزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، ويقصد بالفعالية توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع.

إنطلاقاً من ذلك، لا تتمثل عملية ترشيد النفقات العام في مجرد تخفيض النفقات وإنما تبرير الإنفاق بما يحقق رفاهية المجتمع، كون الموارد المحدودة قد خصصت في استخدامها الأكثر إنتاجية والتي تحقق أكبر عائد ومن أجل تحقيق أهداف المجتمع، وهو يعني التزام الفعالية في تخصيص الموارد ممثلة في الإيرادات والكفاءة في استخدامها. (دراز وآخرون، 2003، ص338)

وعلى هذا فترشيد النفقات العامة يعني في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة للمجتمع وارتباط تزايد الإنفاق العام بعوامل يصعب تجنبها، العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها بين الدولة والقطاع الخاص والالتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إشباع ما يفضلونه من سلع وخدمات. (حامد وآخرون، 2007، ص265)

فضلا عما سبق، تحتاج عملية ترشيد النفقات العامة إلى توفير ضمانات ومتطلبات ترتبط أساسا بتحديد الأولويات في ظل محدودية الموارد والتي تقوم على مجموعة من المبادئ الأساسية هي: (محمد غنيم، 2004، ص9)

- مدى خطورة المشكلة التنموية القائمة وانعكاساتها السلبية على أفراد المجتمع.
 - كلما كان الوقت المطلوب للإنجازات أقصر كان ذلك مبررا مقدما لاختيار هذا البرنامج.
 - كلما زاد الاهتمام بالمشكلة زاد التفضيل لها ومنحت الأولوية لحلها قبل غيرها من المشاكل.
 - الأولوية في إنجاز المشاريع المضمون نجاحها بنسبة كبيرة .
- كذلك تحتاج عملية ترشيد النفقات العامة إلى إعادة صياغة دور الدولة في النشاط الاقتصادي بما يرشد إنفاقها، عن طريق دعم وزيادة برامج ومشاريع مشاركة القطاع الخاص في عمليات تقديم الخدمات وزيادة مساهمته في عمليات التنمية. (بصيري، 2013، ص08)
- وكذلك تطوير مفهوم الرقابة المستندة إلى الرقابة التقييمية وضرورة توفير نظام رقابي فعال بما يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق تخطيطه على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز. (أبو دوح، 2006، ص105)
- هذا بالإضافة إلى التحديد الدقيق والواضح للأهداف والبرامج الحكومية مع ترتيب هذه الأهداف وفقا لأهميتها النسبية، وأيضا كفاءة أجهزة الدولة وحسن إدارتها للإشراف على مختلف المرافق والهيئات العامة. (سعد أولاد، 2013، ص93)

إلى جانب ما سبق، يعتبر أسلوب ترشيد النفقات العامة أفضل الأساليب لعلاج العجز الموازني، وذلك لما يتضمنه من إعادة تخصيص الموارد بين الدولة والقطاع الخاص وهو ما يعني تحويل ملكية عدد من شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى معالجة أو تخفيض عجز الميزانية تخفيضا مباشرا باعتبار أن التمويل الجاري لهذه المؤسسات قد تقلص أو انعدم، بالإضافة إلى زيادة موارد الدولة من حصيلة بيع أو تأجير هذه الوحدات ومن الضرائب التي

ستفرض على أرباحها وأرباح المساهمين فيها من القطاع الخاص، كما أن ترشيد الإنفاق العام يتضمن تحقيق الفعالية والكفاءة في تخصيص واستخدام الموارد داخل قطاعات الدولة، ولما كانت الكفاءة تعني تحقيق نفس القدر من المدخلات بأقل قدر من المخرجات، فإن ذلك يؤدي إلى علاج أو تخفيض عجز الميزانية كنتيجة لتخفيض الإنفاق العام.

2.1 عصرنه نظام الموازنة في الجزائر وترشيد النفقات العامة:

في إطار الإصلاحات الإقتصادية التي تنبتهها الجزائر سنة 1988، عمدت الجزائر إلى تحديث وعصرنه نظام الموازنة باعتبارها من أهم الأنظمة التي تقوم عليها الدولة، وذلك من خلال مراجعة أنظمة تحضير وتنفيذ الموازنة، ووضع حيز التنفيذ للسياسة الإقتصادية للدولة.

1.2.1 مبادئ وأهداف مشروع عصرنه نظام الموازنة في الجزائر:

يتضمن مشروع عصرنه نظام الموازنة مجموعة من المبادئ أهمها:

- تعزيز وظيفة الاستشارة لدى وزارة المالية والقدرة على التقييم ومراقبة نوعية تكاليف الاستثمارات والسياسات المدرجة في طلبات الاعتمادات الوزارية.
- تطوير آليات الرقابة على الموازنة من أجل توسيع مساهمتها في فعالية النفقة وتقوية متابعة تنفيذ مشاريع الاستثمار العمومي بهدف رفع النجاعة والقدرة على الاستثمار.
- تسهيل وبعث السرعة في معالجة النشاطات المتعلقة بنفقة واحدة، باستخدام الإعلام والأنظمة المعلوماتية، مع إمكانية التحقق في أي وقت من توافق معطيات المحاسبة لدى الأمرين بالصرف مع المراقبين الماليين والمحاسبين.
- وفي ذات السياق، يرمي مشروع عصرنه نظام الموازنة إلى تعزيز قدرات وزارة المالية لأداء وظائفها الضرورية لتسيير النفقات العمومية وتحقيق السياسة الإقتصادية، ويمكن تلخيص أهم الأهداف التي يسعى المشروع لتحقيقها فيما يلي: (ثابتي الحبيب، 2015، ص23)
- اعتماد منهجية تركز التسيير الإقتصادي للمال العام بما يتماشى مع مقتضيات اقتصاد السوق وتمكين الدولة من إنجاز أدوارها ووظائفها بفعالية أكبر؛
- اعتماد نظم معلومات واضحة وموجهة نحو النتائج، من شأنها أن تساهم في ترشيد التسيير المالي وتضمن تحكما أكبر في النفقات العامة؛
- دعم قدرات التقدير والتحليل لدى الاطارات المالية بما يضمن فعالية أكبر للقرارات المالية؛
- ضمان قدر أكبر من الشفافية في تسيير المال العام؛

- تحميل المسير العمومي المسؤولية عن نتائج القرارات المالية؛
 - تعزيز متابعة تنفيذ الموازنة وفعالية تقديم وتطبيق السياسات لعرض الموازنة العامة؛
 - إعطاء الأولوية للتخطيط الاستراتيجي لترشيد الإنفاق العام وجمع المعلومات النوعية وفقا للممارسات المقبولة دوليا؛
 - تعزيز الكفاءة والفعالية لنظام الموازنة بما يضمن الجودة اللازمة لتنفيذ المراقبة المالية السليمة؛
 - عصرنة وتوسيع قدرات وزارة المالية في مجال تسيير النفقات العمومية من خلال تجسيد الشفافية وتوسيع القدرات في مجال التقدير والتحليل والتنبؤ.
- 2.2.1 أهمية عصرنة نظام الموازنة في سياسة ترشيد النفقات العامة:

تتطلب عملية ترشيد النفقات العامة عصرنة الموازنة العامة باعتبارها خطوة مهمة تهدف إلى تحقيق الرشادة والكفاءة في التسيير وعرض جديد للموازنة العامة، وفي هذا الإطار فقد كان لعصرنة نظام الموازنة في الجزائر أثر واضح على سياسة ترشيد النفقات العامة، ويمكن توضيح ذلك كالآتي:

- إعادة هيكلة النفقات العامة من خلال التخطيط والمتابعة والتحليل، بالشكل الذي يسمح بالتعرف على النتائج المنتظرة من النفقة بالتناسب مع الأهداف المرسومة، ومدى ارتباطها بالوظيفة الكبرى للدولة.
- توحيد نفقات التسيير ونفقات التجهيز من خلال إعداد وثيقة واحدة تضم إجمالي نفقات الدولة.
- تقديم جديد لوثائق الموازنة العامة من خلال الموازنة الرئيسية للدولة التي تعطي نظرة شاملة للموازنة حسب الوزارات والبرامج، والذي يحتوي على: خطة نفقات الحكومة والموازنة الرئيسية للنفقات حسب الحافظات، بالإضافة إلى إعداد تقارير حول الأولويات والتخطيط، كذلك إعداد موازنة نفقات المصالح غير الممركزة.
- إجراء تعديلات على ملحقات الموازنة وذلك بإضافة ملحقات جديدة.

إلى جانب ذلك، تعتبر عصرنة نظام الموازنة في الجزائر وسيلة هامة تهدف إلى تحقيق الرشادة والكفاءة في تسيير المال العام وعرض جديد للموازنة العامة ووثائقها وتحديد وضوح الأدوار والمسؤوليات، بالإضافة إلى إدخال تعديلات على دورة الموازنة العامة، وهذا ما يمكن من المتابعة الجيدة والدائمة للأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، غير أن مشروع إصلاح أنظمة الموازنة

العامّة في الجزائر لا يزال مجرد مشروع لم يتمّ تطبيقه بعد بالكامل إلا في سنة 2023، لعدم توفر الآليات التي تساهم بشكل كبير في إنجاحه خاصة إصلاح نظام الرقابة، وإصلاح نظام المحاسبة العمومية وكذا الإدارة العامّة.

2. الإجراءات المتبعة لترشيد النفقات العامّة في ظل أزمة جائحة كورونا:

1.2 أهم ما جاء في الميزانية العامّة لسنة 2020:

1.1.2 المذكرة التوجيهية المتعلقة بتحضير قانون المالية التمهيدي لسنة 2020:

تعتبر مذكرة التوجيه: الوثيقة التي توضح مجمل الاجراءات والتدابير الواجب التقيد بها عند تقدير واقتراح الاحتياجات من طرف الامرين بالصرف، وقد تضمنت مذكرة التوجيه المحضرة والمرسلة من طرف وزارة المالية إلى كل الوزارات النقاط التالية: (وزارة المالية: مذكرة توجيهية، 2020)

الإطار العام الاقتصادي والمالي، تأطير الميزانية متوسطة المدى، التدابير الجبائية، ميزانية التسيير، ميزانية التجهيز، حسابات التخصيص الخاص، الجدول الزمني لإرسال المعلومات.

من خلال هذه المذكرة، تم التذكير أن تحديد حجم المدفوعات وإعداد مخطط الخزينة ومخطط للالتزام بالنفقات، الذي كان من المفروض أن يضبط مستوى ووتيرة النفقات العمومية لمختلف الدوائر الوزارية على جميع مستويات الأمر بالصرف، قد بدت غير كافية مقارنة بالنتائج المتوقعة، على أساس هذه الملاحظة شرعت السلطات العمومية في تدابير إضافية من أجل تدعيم مجهودات التحكم في النفقات العمومية وترشيدها يتعلق الأمر بالمرسوم التنفيذي رقم 18-86 المؤرخ في 5 مارس 2018 والمتضمن كيفية متابعة التدابير والإصلاحات الهيكلية في إطار تطبيق التمويل غير التقليدي وعليه، بعنوان استعادة توازنات خزينة الدولة، وأيضاً بتعزيز قدرات التسيير للنفقات العامّة للدولة وعصرنة مجموع الأنظمة المستخدمة في تحضير وتنفيذ الميزانية، تحسين الإيرادات الجبائية العادية، التحكم في النفقات العامّة وترشيدها.

ويجب أن تعرض التدابير الجبائية المقترحة في إطار تحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة 2020 كالتالي: تدابير قابلة للتطبيق على المؤسسات، تدابير قابلة للتطبيق على مستخدمي المصالح العمومية، تدابير قابلة للتطبيق على المواطنين، تدابير عامة، تدابير تساهم في تسهيل الإجراءات في إطار مواصلة تحسين مناخ الأعمال.

بالنسبة لميزانية التسيير 2020، فيجب أن يستجيب تحضيرها لعملية تأطير الميزانية متوسط المدى (2019-2020)، على أساس تسقيف النفقات في حدود مبلغ 4.864 مليار دج. كما يجب أن يحفظ تسقيف نفقات التسيير هذا على النفقات غير القابلة للتقليص مثل الرواتب الرئيسية تكاليف الضمان الاجتماعي، مع مراعاة مميزات كل قطاع من أجل الحفاظ على السير الجيد للمصالح والتغطية فيما يخص التحويلات الاجتماعية لفئات السكان الأكثر احتياجا وكذا المنتوجات والخدمات الأساسية.

كذلك، يجب التحكم في نفقات التسيير، لا سيما، من خلال إنتاجية أفضل لنفقات المستخدمين وترشيد تكاليف تسيير المصالح ومكافحة كل أشكال التبذير، مع السهر على الحفاظ على نوعية الخدمة العمومية الممنوحة للمستخدمين.

أما فيما يخص التسيير العادي للمصالح، فإنه تم التذكير بالأحكام المادة 25 من قانون المالية 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984، المعدل والمتمم والمتعلق بقوانين المالية: ينبغي أن تبرر الإعتمادات اللازمة لتغطية نفقات التسيير بصفة سنوية وكلية، ولا تخول الإعتمادات المفتوحة بعنوان سنة مالية أي الحق في تجديدها للسنة المالية الجديدة، مع الحرص على تطبيق التعليم رقم 11 المؤرخة في 14 جانفي 2016 المتعلقة بشروط تنفيذ النفقات العمومية، وتحديد مستوى الإعتمادات النقدية المعتمدة لسنة 2019 للسماح بالمحافظة على البنى التحتية الموجودة وتلك التي ينبغي استلامها في سنة 2020.

كذلك، ينبغي منح الأولوية للبنى التحتية القطاعية والبنى المخصصة لتنظيم الندوات والايام الدراسية والاجتماعات الموسعة، حيث ستعرض الاستثمارات في جدول يسطر حسب طبيعة المشروع، تاريخ استلامه، الاحتياجات اللازمة من تعداد العمال وكذا نفقات المستخدمين ذات الصلة والنفقات الأخرى لتسيير المصالح.

ويجدر التذكير بأنه ينبغي أن تبرر الإعتمادات اللازمة لتغطية نفقات التسيير سنويا وبصفة كلية ولا تخول الإعتمادات المفتوحة بعنوان سنة مالية أي حق في تجديدها للسنة المالية التالية أحكام المادة 25 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984، المعدل والمتمم والمتعلق بقوانين المالية.

أما بالنسبة لميزانية التجهيز، فيندرج مشروع ميزانية التجهيز لسنة 2020 ضمن إطار ارتقاء الإصلاحات الهيكلية المتعلقة بالتحكم في النفقات العمومية وترشيدها، لاسيما:

- تعزيز الأحكام التنظيمية المتعلقة بنفقات الدولة للتجهيزات.
- ملامسة برامج التجهيز العمومي المستقبلية مع التطورات التي تم تحقيقها وفق ترشيد اقتصادي أكبر مع الأخذ بعين الاعتبار القدرات المالية للدولة.

لهذا فإن تأطير الميزانية متوسط المدى مبني على تسقيف النفقات العمومية استنادا إلى مستوى مدفوعات قيمته 2.940 مليار دج لسنة 2020 لجميع الأمرين بالصرف في هذا الإطار، يجدر تذكير الأمرين بالصرف لميزانية الدولة أنه يجب أن يلتزموا بمواصلة انضباطي ومسعي مشترك ومتناسق واستشراقي ويمتد على فترة 2022/2020.

يتعلق الأمر كذلك، بالالتزام بالتعليمتين رقم 442 والمؤرخة في 27 نوفمبر 2017 ورقم 543 والمؤرخة في 12 ديسمبر 2017 المتعلقة بالالتزام بنفقات الدولة.

وبالنسبة لبرمجة الموارد الميزانية 2020-2022 فإنه يجب أن تمنح الأولوية لإتمام المشاريع الجاري إنجازها في الأجل المحددة وضمن التكاليف المقررة، كما ينبغي لحجم عمليات إعادة التقييم لاستكمال البرنامج الجاري أن يركز على دراسات متممة وعلى إدارة أحسن للمشاريع. وفي ذات السياق، تأخذ بعين الاعتبار المراجعات المتعلقة بتكلفة المشاريع التي كانت موضوع رفع التجميد من طرف السلطات العمومية مع السهر على منحها الأولوية في برمجة حجم إعادات التقييم المطلوبة، بالإضافة إلى برمجة تمويل المشاريع الجديدة في ظل احترام التسقيف المقرر من قبل السلطات العمومية يتعلق الأمر بتدقيق التقييم الاقتصادي عند اختيار المشاريع العمومية للاستثمار والحرص على عدم الاحتفاظ إلا بتلك التي تعد مجدية وتستجيب لشروط الفعالية والنجاعة.

بالنسبة لحسابات التخصيص الخاص، فقد أبرزت اقتراحات الميزانية للفترة 2020-2022 الإيرادات الخارجة عن الميزانية والمتعلقة بتمويل النفقات المرتقبة لكل من هذه الحسابات، مع ضرورة التذكير فيما يخص الجانب المادي والمالي بالبرنامج المنجز في سنة 2018، البرنامج الجاري لسنة 2019، والبرنامج التقديري للسنوات 2020، 2021 و2022.

غير أنه، وفي ظل الصرامة الميزانياتية، تقتضي التغطية المالية الدائمة على كل أمر بالصرف أن يقوم بتقديم بصفة موضوعية برنامج واقعي وعملي يجسد عمليات محددة الكمية فيما يخص الجانب المادي والمالي، مرفق بجدول زمني للإنجاز خلال الفترة المقبلة، كما يجب على الأمرين بالصرف من أجل تمويل النشاطات المندرجة ضمن مختلف حسابات التخصيص الخاص للسنة المالية 2020، منح الأولوية لاستعمال الأرصدة المتوفرة على مستوى هذه الحسابات قبل اللجوء إلى طلب اعتمادات مالية جديدة يجدر التوضيح أيضا بأن سقف النفقات المرخص بها من الأرصدة المتبقية و/ أو الإيرادات الخاصة.

ويجب منح اهتمام خاص لتطبيق أحكام المرسوم رقم 18-42 المؤرخ في 23 جانفي 2018 الذي يحدد شروط تعديل استعمال الرصيد الايجابي لحسابات التخصيص الخاص المستخلص بتاريخ 31 ديسمبر للسنة، والتي يدخل تطبيقها في حالة تدهور توازنات الخزينة المصرح بها من طرف السلطات العمومية.

2.1.2 أهم التدابير التي جاء بها قانون المالية لسنة 2020:

تضمن قانون المالية 2020، والذي تميز بالعودة التدريجية للمنحى الميزاني وفقا لمنهج الصرامة والعقلانية وتطهير المالية العمومية بالإضافة الى مبدأ ترشيد النفقات العامة، مع وضع أهداف للعودة إلى التوازنات الاقتصادية الكبرى، الحفاظ على الدعم الاجتماعي للدولة للفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة، وحماية القدرة الشرائية للمواطنين وتحسين إطار معيشتهم بصورة عامة.

في هذا الإطار، يهدف قانون المالية 2020 إلى: (www.aps.dz, 2019)

- ترشيد نفقات سير المصالح والإدارات العمومية.
- عقلنة النفقات العمومية والواردات من الخدمات والسلع.
- تعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال.
- تنويع وتوسيع مصادر تمويل الاقتصاد الوطني.
- تحسين مداخيل الإيرادات العادية لميزانية الدولة عبر الرفع من أداء عمليات التحصيل الجبائي، وتبسيط الإجراءات الجبائية والجمركية، ومكافحة التهرب الضريبي، معتمدا على توقعات حذرة لعائدات الجباية البترولية، في ظل ظرف خاص يميزه عدم استقرار لسوق

- المحروقات، مع الحفاظ الكلي للسياسة الاجتماعية للدولة، نمو اقتصادي مضطرب نسبياً، وعقلنة كبيرة للواردات من السلع والخدمات مع نسبة تضخم متحكم فيها.
- وفي ظل هذا القانون، ستعرف النفقات العمومية انخفاضاً بنسبة -9,2%، وهذا الانخفاض يترجم انخفاض نفقات التسيير بحوالي -1,2% ونفقات التجهيز بـ -20,1%، بعد عمليات إعادة ضبط وتأطير نفقات الدولة، أما الإيرادات العمومية وبالرغم من تسجيلها لارتفاع بنسبة 5,3% بالنسبة للجباية العادية إلا أنها بصورة عامة ستشهد انخفاضاً بـ 8,3% بسبب الجباية البترولية التي ستبلغ 2.200,3 مليار دينار سنة 2020، أما في مجال الأحكام التشريعية والجبائية، فهي تندرج في إطار تحقيق: (ministerecommunication.gov)
- نجاعة النظام الجبائي عبر تحسين مستوى التحصيل الجبائي ورفع واردات ميزانية الدولة، لاسيما عن طريق الجباية العادية والتوسيع التدريجي لقاعدة الوعاء الضريبي.
 - تعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني، برفع القيود المقررة في إطار قاعدة 49%-51% المطبقة على الاستثمارات الخارجية في وطننا، والتي تمس القطاعات غير الاستراتيجية.
 - اللجوء بطريقة انتقائية، إلى التمويل الخارجي لدى المؤسسات المالية العالمية للتنمية، لتمويل المشاريع الاقتصادية الهيكلية وذات المردودية، بمبالغ وآجال تتوافق مع مردودية هاته المشاريع و قدرتها على التسديد.
 - لجوء المواطنين المقيمين، إلى استيراد المركبات السياحية المستعملة، بمواردهم الخاصة مع تسديد الحقوق والرسوم المتعلقة بذلك.
 - تدعيم فرض ضرائب ورسوم على الثروة والممتلكات بناء على مؤشرات الثراء العقارية وغير العقارية، من أجل ضمان التقسيم الأمثل للأعباء الضريبية بين كل المواطنين.
- كما تم التأكيد على ضرورة المحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة، دون المساس بالمكتسبات المحققة لفائدة المواطنين، وذلك باتباع التوجيهات التالية: (ministerecommunication.gov)
- إعداد قانون المالية 2020 في ظل اللجوء إلى التمويل العادي والاعتماد على الإيرادات العادية للميزانية بصورة أساسية.
 - مواصلة لقرارات الحكومة الهادفة لتقليص عجز ميزان المدفوعات والحفاظ على احتياطات الصرف، تم دعوة الفوج الوزاري ببذل مجهودات أكثر لتخفيض مبلغ الواردات إلى أقصى حد.

- استقطاب رؤوس الأموال الخارجية لفائدة الاقتصاد الوطني وخلق الثروة ومناصب الشغل وترقية النشاطات الاقتصادية في عدة قطاعات، ووضع كل الآليات العملية الكفيلة بتحسين مناخ الأعمال وتوفير كل الشروط المحفزة لذلك.

- تجسيد قرار السماح للمواطنين باستيراد السيارات المستعملة لأقل من 3 سنوات.

- إعفاء المؤسسات الناشئة واستثمارات الشباب حاملي المشاريع من الضرائب والرسوم وتحفيزهم وتسهيل وصولهم إلى العقار لتوسعة مشاريعهم، وتكليف لجنة تتكون من وزارة المالية والصناعة والبيئة والعمل والتجارة والفلاحة باقتراح حزمة من الإجراءات والتسهيلات اللازمة ضمن هذا القانون لمساعدة هذه الفئة من المؤسسات لتجسد مشاريعها.

- الرفع من تحصيل إيرادات وحقوق الدولة والجماعات المحلية بتحديد الأهداف المقرر وصولها ضمن قانون المالية 2020 بصورة واضحة وفقا لنظرة جديدة تعتمد على الالتزام بتحقيق النتائج المسطرة مع وضع كل الإمكانيات والتحفيزات لفائدة الأعوان المشرفين على عمليات التحصيل لبلوغ هذه الأهداف التي تكون محل تقييم دوري.

- ترشيد نفقات تسيير الإدارات العمومية، وتفعيل العمل بالأحكام الجديدة لتفويضات المرفق العام بمنح تسيير المرافق العمومية الجوارية لفائدة الشباب الحامل للأفكار أو مجموعة من الشباب خريجي الجامعات والمعاهد، كدور الحضانة والمكتبات البلدية والمساح الجوارية والأسواق الجوارية البلدية وغيرها من المرافق الجوارية.

2.2 خطة الحكومة لترشيد الانفاق العام لمواجهة أزمة جائحة كورونا:

1.2.2 أهم التدابير التي جاء بها قانون المالية التكميلي لسنة 2020:

يعتبر قانون المالية التكميلي قانون يصدر لغرض تغيير تقديرات الإيرادات أو خلق للإيرادات جديدة أو الترخيص لنفقات جديدة، وهو القانون الوحيد الذي يعدل قانون المالية السنوي الذي يكون معرض للخلل لتغيير بعض المعطيات الاقتصادية أو الاجتماعية والسياسية، مما يستدعي التعديل عن طريق القوانين التكميلية، حيث يمكن أن يحدث خلال فترة تنفيذ الميزانية عدم التوازن بين الإيرادات والنفقات نتيجة بروز متغيرات غير متوقعة من شأنها التأثير على البيانات التقديرية كأن يقل حجم مجمل الإيرادات الفعلية أو إرتفاع في حجم مجمل النفقات الفعلية مقارنة بما كان متوقعا قبل الشروع في تنفيذ الميزانية.

وعلى هذا الأساس، ومن خلال التدابير التي جاء بها قانون المالية التكميلي لسنة 2020، أوصت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية للمجلس الشعبي الوطني في تقريرها خلال جلسة علنية لعرض ومناقشة مشروع القانون بمشاركة أعضاء الحكومة، على:

- أن تزايد التزامات الدولة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي بسبب أزمة COVID-19، يتطلب تجنيد كل الوسائل لإيجاد موارد مالية لتغطية النفقات الإضافية التي فرضتها الظروف الراهنة وأن اللجوء الى قانون مالية تكميلي سيمكن من وضع مقاربات ميزانية تسمح بتسيير الازمة واتخاذ التدابير الكفيلة بالحفاظ على التوازنات المالية الكبرى للبلاد.
- وجود موارد مالية جديدة لتبني سياسة الحكومة الجديدة، مما يلزم صياغة قانون مالية تكميلي.
- عملية ادماج أصحاب عقود العمل والتشغيل المؤقتة، وهي النقطة التي تفرض ميزانية خاصة بتنفيذ هذا القرار يرتقب ادماجها في قانون المالية التكميلي.
- فتح نقاشات مع الجبهة الاجتماعية ومفاوضات مع المحتجين والجلوس الى طاولة الحوار بين عدد من الوزارات والنقابات العمالية، خطوة قد تؤدي إلى الاستجابة لطلبات بعض الفئات سواء من خلال زيادة الأجور أو حتى عبر الغاء الرسوم المفروضة عليهم، كل ذلك سينجر عليه مصاريف ونفقات إضافية يجب تشريعها عبر قانون مالية تكميلي.

2.2.2 التدابير المتخذة لترشيد الانفاق في ظل أزمة جائحة كورونا:

صدر في الجريدة الرسمية رقم 33 قانون المالية التكميلي لسنة 2020 والذي صادق عليه نواب البرلمان ويتضمن ما يلي: (www.aps.dz/ar/economie/ 2020,)

- خفض نفقات الميزانية إلى 7372,7 مليار دج مقابل 7823,1 مليار دج في قانون المالية الأولي لـ 2020، بينما يتوقع انخفاض الإيرادات إلى 5395,8 مليار دج مقابل 6289,7 مليار دج في قانون المالية الأولي، وسيؤدي ذلك الى عجز في الميزانية بـ 1976,9 مليار دج أي ما يمثل (4,10-%) من الناتج المحلي الخام مقابل عجز بـ 1533,4 مليار دج في قانون المالية الأولي أي (2,7-%) من الناتج المحلي الخام.
- زيادة تسعيرة الرسم على المنتجات البترولية بـ 3دينار للتر بالنسبة لفئات البنزين الثلاث و5دينار للتر بالنسبة للغاز.
- رفع قيمة الرسم المطبق على معاملات السيارات السياحية الجديدة التي سيمكن الوكلاء من استيرادها من جديد قصد تلبية الطلب المتزايد عليها في انتظار ظهور صناعة محلية حقيقية.

- استبدال الضريبة على الأملاك بالضريبة على الثروة مع توسيع نطاق الخاضعين لها.
- إعادة ترتيب وصياغة نظام الضريبة الجرافية الوحيدة مع إلغاء نظام التصريح المراقب بالنسبة للمهن غير التجارية.

- الاعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي الذي لا يتجاوز 30 ألف دج شهريا.
- مراجعة عتبة الراتب الوطني الأدنى المضمون من 18000 دج الى 20000 دج بداية من 1 يونيو 2020.

- إلغاء قاعدة توزيع رأس المال 49%-51% باستثناء أنشطة شراء وبيع المنتجات وتلك التي تكتسي طابعا استراتيجيا وإلغاء حق الشفعة لدى التنازل عن الأسهم والحصص المنجزة من طرف أجنب أو لصالحهم.

- إلغاء إلزامية تمويل الاستثمارات الأجنبية باللجوء الى التمويلات المحلية.
- تطبيق نظام تفضيلي جديد لفائدة الصناعات الميكانيكية والالكترونية والكهربائية من خلال إعفاءات جمركية وضريبية مع استبعاد المجموعات الموجهة لصناعات التركيب "سي كادي " مع الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة لمدة سنتين قابلتين للتجديد.

3.2.2 الاجراءات المتخذة من قبل وزارة المالية لترشيد الانفاق في ظل أزمة جائحة "كورونا:

نظرا لانخفاض النشاط الاقتصادي والاجتماعي الناتج عن الوضعية الاستثنائية التي تشهدها البلاد، من جراء فيروس كورونا "كوفيد 19"، تولدت ضغوطات كبيرة على التوازنات الميزانية لاسيما فيما يخص تغطية النفقات العمومية، الأمر الذي تطلب إتخاذ تدابير ملائمة لمحاولة حل الأزمة وذلك على كل المستويات، ومن خلال ما يلي نقدم مختلف الإجراءات المتخذة على مستوى وزارة المالية:

تطبيقا لقرارات مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 2020/03/22 المتعلق بالتسوية، فإنه تقرر تكليف السيدات والسادة الأمرون بصرف ميزانية الدولة بما يلي: (المادة 67 من قانون المالية، 2020)
- تخفيض نفقات ميزانية التسيير لسنة 2020 بنسبة 30% ما عدا نفقات المستخدمين، وبهذا الشأن سيتم تجميد الاعتمادات المالية المفتوحة بعنوان نفقات التسيير في حدود النسبة المذكورة أعلاه وفقا لأبواب التقييد المعنية في مدونة الميزانية.

- تجميد الاعتمادات المالية المتعلقة بالمشاريع (البرامج القطاعية الممركزة وغير الممركزة) التي لم يتم الالتزام القانوني بها، وعند الاقتضاء التي لم يتم فيها الى غاية اليوم، تبليغ الأمر بالخدمة باستثناء المشاريع المنصوص عليها والموجهة لمناطق الظل وكذا المشروع المتعلق بدراسة ومتابعة وإنجاز مركز مكافحة السرطان بسعة 120 سرير، بالجلفة.

- طلب ترخيص مسبق من المصالح المختصة لوزارة المالية، من أجل تحرير أقساط الإعانات والمساهمات الممنوحة من طرف الدولة للمؤسسات العمومية تحت الوصاية.

- إنطلاقا من ذلك، يطلب من الأمرين بصرف ميزانية الدولة ملاً الجداول المرفقة بعناية، في ظل احترام التدابير المذكورة أعلاه وبالتنسيق مع المصالح المختصة لوزارة المالية، وقد تعين توقيف وضعية الاعتمادات المالية المعنية بالتنسيق مع الطرفين في أجل أقصاه 02 افريل 2020، ومنح عناية خاصة للقطاعات ذات الأولوية وتلك المنصوص عليها في اطار تطبيق المرسوم التنفيذي رقم 69.20 المؤرخ في 21 مارس 2020 المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا "كوفيد 19" ومكافحته.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التعليمات لا تطبق على الاعتمادات بصفة عامة، لأن اغليبتها تذهب على شكل نفقات مستخدمين والتي بدورها ليست معنية بالتخفيض، ومن خلال النموذج التالي يتم اقتطاع نسبة 30% من كل قسم من الاعتمادات الممنوحة للإدارة المركزية لوزارة المالية:

- أشغال الصيانة = 183 000 000 دج

- بعد تطبيق التخفيض: $3 \times 183\,000\,000 = 54\,900\,000$ دج (أي قيمة التخفيض)

- المبلغ النهائي بعد التخفيض: $183\,000\,000 - 54\,900\,000 = 128\,100\,000$ دج

وعليه، باستثناء اعانات التسيير الخاصة بالمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري تم اقتطاع نفقات المستخدمين منها بنسبة 30 % على المبلغ المتبقي، وتقوم المديرية العامة للميزانية بإرسال نموذج عن عملية التسوية الميزانية حسب الأبواب للمراقب المالي الذي يقوم بدوره بتنفيذ تدابير التسوية في حدود نسبة 30 % عن طريق الرقابة المسبقة للالتزامات، حيث تطبق نفس العملية على باقي الوزارات باستثناء وزارة الصحة وذلك بسبب أن هذا الاجراء يعد وسيلة من الوسائل للمساهمة في تغطية نفقات وزارة الصحة في ظل هذه الأزمة الصحية.

خلاصة:

تعتبر سياسة ترشيد الانفاق العام الأداة الناجعة التي تعتمد عليها العديد من الدول في ظل قصور طاقاتها أو إستراتيجياتها التمويلية، لذلك تسعى السياسات المالية للتحكم في مستوى ووتيرة النفقات العمومية بالشكل الذي يتوافق مع القدرات المالية للدولة من أجل تحقيق الاستقرار في تنفيذ الاعتمادات المفتوحة على مدى الفترة المتبقية من السنة المالية.

ولعل الانخفاض النشاط الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته الجزائر على غرار بقية دول العالم والنتائج عن الوضعية ال صحية جراء فيروس كورونا "كوفيد 19" استدعى اتخاذ تدابير ملائمة لمواجهة بداية الركود العالمي الناشئ عن الأزمة الصحية السائدة.

أما بالنسبة لأهم نتائج الدراسة فيمكن توضيحها كما يلي:

- يرتبط السير الجيد للميزانية بمدى تطبيق آليات ترشيد الإنفاق العام.
- تساهم آلية ترشيد النفقات في إصلاح الميزانية العامة للدولة لمواكبة أنظمة الميزانية العصرية.
- الإجراءات والتدابير المنتهجة من قبل الدولة لترشيد النفقات في ظل الأزمة الصحية المتعلقة بتخفيض 30% من النفقات لم تكن كفيلة بتغطية العجز في الميزانية.

المراجع:

- 1- حامد دراز، سعيد عثمان، محمد ابو دوح، (2003)، مبادئ المالية العامة، مصر، الدار الجامعية.
- 2- حامد عبد المجيد، محمد عمر حماد أبو دوح، (2007)، مبادئ المالية العامة، مصر، الدار الجامعية.
- 3- عادل العلي، (2011)، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، ط2، الأردن، اثناء للنشر والتوزيع.
- 4- عثمان محمد غنيم، (2004)، التخطيط أسس ومبادئ عامة، ط2، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع.
- 5- محفوظ بصيري، (2013)، فاعلية الرقابة البرلمانية على الميزانية العامة في تكريس الحوكمة، الملتقى الوطني الثاني حول متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة، جامعة البويرة، الجزائر.
- 6- محمد عباس محرز، (2003)، اقتصاديات المالية العامة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

- 7- محمد عمر أبو دوح، (2006)، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، مصر، الدار الجامعية.
- 10- محمد طاقة، هدى العزاوي، (2007)، اقتصاديات المالية، ط1، الأردن، دار المسيرة للنشر.
- 11- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، (2007)، مبادئ المالية العامة، ط1، الأردن، دار المسيرة للنشر.
- 12- سعد أولاد العيد، (2013)، ترشيد سياسة الإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- 13- ثابتي الحبيب، (سبتمبر 2015)، عصرنة نظم الميزانية في الجزائر الدعامة الأساسية لإصلاح الإدارة العمومية و ترشيد الإنفاق العام، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 4، العدد 3 (6).
- 14- تومي سلامي، (2012)، مشروع عصرنة أنظمة الميزانية... نحو ترشيد الإنفاق العمومي، مجلة دراسات، العدد الإقتصادي لجامعة الأغواط.
- 15- المادة 67 من قانون المالية لسنة 2016، قرارات مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 2020/03/22 المتعلق بالتسوية الميزانية، مذكرة التوجيه.
- 16- المادة 23 من القانون 84 - 17 المتعلق بقانون المالية المعدل والمتمم المؤرخ في 07-07-1984
- 17- وزارة المالية، مذكرة التوجيه متعلقة بتحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2020.
- 18- <http://www.aps.dz/ar/algerie/76240-2019-09-11-20-51-46>.
- 19- <http://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/7237> .